تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

إصرار على إصرار

مـازال رئيس الحكومة وخصـومه ينظـرون في ذات الوقت إلى نزاعهـم على أنـه نـزاع اسـتحواذ وأحقية بالمنصـب وجدل في نتائج الانتخابات.

للأسف، خصـوم رئيس الحكومة السياسـيون برهنوا أكثر من مـرة على أنهم مطلبيون قبل كل شـيء، خـاوون من الفحوى في أعلـى مراكز القـرار لديهم لكنني لا أتصـور أبـداً أن الحاكم كان أكثر دهاء منهم فاكتشـف حاجتهم الإدمانية لصغائر الأمور أكثر من كل شيء.

مازالـت الأمور بالنسـبة إلى عـلاوي وجماعته تبـدأ يوم أعلنت نتائج الانتخابات فقط وهو لم يغادر هذه اللحظة لغاية الآن.

هـذا الأداء يأتي بناتج عرضـي طبيعي في هذه الظروف عنوانه "غض النظر عن الأداء الحكومي الحالي".

هذا الناتج غير المقصـود (والمقصـود حكومياً) يعمل على تقوية وتغطيـة أخطاء الحكومة الحالية لتبدو وكأنها نتيجة للاحتراب على المناصـب لا سببٌ لها والحكومة تعلم وخصومها لا يريدون أن يعلموا.

لكن الحالـة العراقية تفاقمت متجاوزة مرحلة العربة التي تتقدم على الحصان لتدخل في نفق لم يعد فيه الحصان يرى العربة ولا هذه تتحسس حصانها الجامح.

أما نحن فقد خسرناهما كليهما.

ولأن خصـوم الحكومـة لا يفهمـون من الحكـم إلا أن يتسـنموا المناصـب ويتقلدوا الصـلاحيات فقد شـتتهم الحكومة ورئيسها المسك بالمناصب والصلاحيات بأقل ما يكون من التكاليف.

ولأن الحكومة أظهرت وأبدت وأوصـلت إحساساً بأن الحكم هو القوة والامتياز والصـلاحية فإن الخصوم عزّ عليهم أن ينظروا الى غير هذه المعطيات.

فاتهـم، بإرادتهـم أو بغـير درايـة، أن الحكـم يعنـي الأداء أولاً، كمـا فاتهم إن الشـرعية في النظـم الديمقراطية لا تعني شـرعية المبتـدأ فقط إنما إمكانية الرقابة والمحاسـبة والتدقيق في فوات المنفعـة التي يتسـبب بها الحاكم حتى وإن كان قـد أتى بـ"دفعة" ديمقراطية.

لـو كانت "العراقيـة" ونوابها من كل الأنواع، البيضـاء والحرة والأصلية قد اكتفوا بنقد العمل الحكومي ومتابعة تنفيذ الواجب الأول الذي أصـبحت من أجله الحكومة تسمى "حكومة"، لكانت قد حصـدت فـوق أصـواتها الابتدائية مزيداً من أصـوات الذين انتخبوا الحكومة ثم تبين لهم سوء أدائها.

لكنه إصـرار على إصـرار، وإمعان في تضييع ما تبقى من فرص خلق السياسة على أساس المواطنة.

اسـتثمرت الحكومة، المتعثرة إلى حد بعيد في أدائها، هذا الطمع الأخـاذ في خصـومها كـي تعرّيهم وتصـورهم علـى أنهم طلاب مناصـب فقـط، وقد نجحـت في تعميـم هـذا التصـوير إلى حد بعيد.

أليـس من الغريب أن نسـمع العراقية مثلاً تتحـدث إلى الآن عن منصبي وزير الدفاع والداخلية؟.

لكـن الغريـب أن تتبع هذه القـوى "المعارضـة" ذات النهج الذي أوصل الحكومة إلى ما فيه من حالة تعاني الانسداد.

الأكيـد أيضـاً إن هـذا التناقض يوجـب أن يكون أحـد الأطراف يكـذب في دعـاواه كذباً لا يسـتحي منه وبالتالي تسـتمر ملحمة الكذب على رؤوس "المكارين".

تحدثت عن 300 سجين في معسكر المحمودية و700 موزعين على مناطق أخرى

لجنة الأمن والدفاع: مئات المعتقلين داخل معسكرات الجيش يتعرّضون لانتهاكات

□ بغداد / مقداد الموسوي

قال نائب من لجنة الأمن والدفاع البرلمانية إن الجيش العراقي يحتفظ بمئات السجناء في معتقلاته الخاصة داخل الثكنات العسكرية، وبعيدا عن أشراف الجهات المعنية، ما سهل حصول الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان، على حد تعبيره. وذكر النائب عن لجنة الأمن والدفاع في البرلمان مظهر خضر في حديث لـ"المدى" إن "هناك سجوناً داخل الثكنات العسكرية غير رسمية وغير مسجلة لدى لجنة الأمن والدفاع النيابية واغلبها تابعة للاستخبارات العسكرية وليست لوزارة العدل".

وأضـاف أن "هناك خروقات ترصـد في السـجون التابعة للقـوات الأمنية وخصوصـا مقـار الفرق العسـكرية، حيث سجلت حالات تعذيب كثيرة".

وأردف "نحـن نعلـم أن السـجون للإصـلاح وليسـت للتعذيـب، أما في العراق فان السجون وجدت للتعذيب وانتزاع الاعترافات بالإكراه".

وأضـاف ان هنـاك ٣٠٠ معتقـل في معسـكر المحمودية لا يسـتطيع احد الوصـول اليهم، حتى اللجنة النيابية الخاصـة بالأمن والدفـاع ولا الادعاء العـام، علمـا ان هـذه السـجون فيهـا خروقات واضطهادات.

وتابع النائب أن فرق الجيش العراقي يوجد لديها أكثر من ٧٠٠ معتقل داخل الثكنـات العسـكرية وبعلـم الادعـاء العـام الذي منع هو الآخر من الدخول إلى المعتقلات في شهر آذار الماضي.

وبـيّن مظهر خضـر الـذي ينتمي إلى "القائمة العراقية" أن "السجناء بعد اعتقالهم يبقون داخل السجون لفترة طويلة تصل إلى أكثر من ٦ أشهر قبل النظر بقضاياهم ولا يعرف مصيرهم في سـجون خارجـة عـن الضـوابط وغير خاضعة لمعايير حقوق الإنسان، علما أن القانون العراقي ينص على أن المحتجزين في المواقف المؤقتة التابعة للأجهزة الأمنية يجب أن ينقلوا خلال فـترة ٢٤ سـاعة إلى مواقـف تابعـة للقضاء العراقي وعرضهم على قاضي التحقيق".

وأكد أن انتشار التعذيب في السجون العراقية أصبح ملفتا للأنظار وإساءة معاملة السجناء أصبحت سمة تتميز بها اغلب السجون العراقية.

وتنفـي وزارة الدفاع وجود معتقلات داخـل معسـكراتها، ويؤكـد ضـابط كبـير في الوزارة رفض الإشـارة إلى اسـمه خلال حديث لـ"المـدى" أن مثل هذه الادعاءات لم يتـم تقديم أي دليل عليهـا، كمـا ان الإجـراءات القانونية والأصولية تتم خلال عمليات الاعتقال التي قد يشـارك فيهـا الجيش وتنظم عمليـات تسـليم واضـحة للمعتقلـين إلى السـلطات القضـائية المختصـة، فيمـا تقـوم وزارة الداخليـة بإجـراء التحقيقات المطلوبة.

وأضـاف المصـدر أن "واجب الجيش في هـذه المرحلـة وحسـب توجيهات القيـادة العامـة للقوات المسـلحة هو توفـير الحمايـة لمحيط المـدن، ونحن بمعرض الانسـحاب التدريجـي من داخل المدن إلى ثكنات خارجها".

وكانت مصادر أمنية مطلعة قد تحدثت أمس عن عدم وجود ثكنات عسـكرية كافيـة خارج المدن تسـمح بانسـحاب فوري للقـوات العسـكرية وان عملية تسـليم الملفـات الأمنيـة إلى وزارة الداخلية تتطلب المزيد من الوقت.

ونشـرت "المـدى" في وقـت سـابق تقريـراً تضـمن امتعاض قيـادات في الجيـش من قـرارات الانسـحاب إلى خارج المدن.

وتحدثـت تلك القيادات عن أن صـغار الضـباط والجنود لم يعتادوا العيش في ثكنـات في المناطـق الحدوديـة وان طبيعـة تكوين الجيـش العراقي الجديد كان داخل المدن ومن الصـعب سحبه إلى خارجها.

العراق فشل في إنفاق مبالغ طائلة جاءته كهدية لبناء المدارس.. والبنك الدولي قد ينقلها إلى بلدان فقيرة

□ ترجمة/ عبدالخالق علي

مازالت ملايين الدولارات من برنامج الإعانة الدوليـة المخصصـة لبنـاء وإعمـار المدارس البائسـة في العـراق، غـير مصـروفة منـذ سـنوات. اليوم تجـازف الحكومـة العراقية بخسـارة التمويل، اذ ان البنك الدولي ينظر في أفضـلية اسـتخدامها في بعض البلـدان الفقيرة الأخرى في العالم.

في السـاحة الأماميـة لإحـدى المدارس الابتدائيـة المزدحمـة بالطلبـة توجـد أعداد كبيرة من الماعز تتغذى على الأعشاب، أما في الداخل فان السقف يتصدع والمرافق الصحية عاطلـة والطلبة يتزاحمـون ويتدافعون على الرحلات الضيقة.

مجتمع الإعانة الدولية يشـعر بالحيرة ما إذا كان من الأفضل الاستمرار بتمويل الحكومة العراقية التي تمتلك موارد نفطية كبيرة جدا وموازنـة سـنوية تجاوزت المئة مليار دولار، أم تحويـل الإعانـة إلى بلـدان أكـثر حاجـة إلى هـذه الأمـوال. كما إن الأمـر يعكس عدم محاولة إزالـة العوائـق البيروقراطية وحل مشاكل التعاقد التي تمنع استخدام الأموال. إن تأخـير الصـرف قـد تـرك أبنيـة المدارس مهملـة كمـا هـي الحـال في إحـدى المدارس الابتدائيـة في مدينـة بعقوبـة، وهي واحدة مـن آلاف المدارس التـي تحتـاج إلى المـال لإصـلاحها. يقـول السـيد عبدالكـريم محمد سبتي مدير المدرسة "البناية تبدو كالسجن، وهذا مناخ لا يساعد على التعلّم".

إعانـة التعليـم تمثـل جـزءا مـن ١،٣ مليـار دولار على شـكل منح وقروض قدمها البنك الـدولي وبلدانه المانحـة إلى العراق منذ عام ٢٠٠٤ لتمويـل الخدمـات الصـحية وحماية البيئـة. في البداية كانت الأموال مخصصـة للمسـاعدة في إعادة بناء البلد بعد الاجتياح الأميركـي عـام ٢٠٠٣، إلا أن البنـك اسـتمر بتقـديم المسـاعدة لأن البلـد كان بحاجة إلى مسـاعدة عاجلة بسبب سـنوات العنف التي واجهها.

أكثر مـن ثلث المسـاعدة الإجمالية – حوالي ٤٦٩ مليـون دولار – مازالت غير مصـروفة وعلـى البنـك الـدولي أن يقرر سـريعا ما إذا كان سـيمدد الموعـد النهائي لبعض البرامج لينتهـي في نهايـة حزيـران، أم انه سـيغلق المنح الخاصـة بإعـادة بنـاء المدارس. تقول ماري-هيلـين بركنيـل الممثل الخاص للبنك الـدولي في العـراق "عندمـا نتحـدث مـع الحكومة او مع اصحاب الأسـهم في العراق فإننا نحاول أن نبين لهم بان من المؤسـف أن تبقـى هذه الأمـوال مركونـة في مكانها دون اسـتخدام. ربما سـتتم اسـتعادة بعض هذه الأمـوال وإعـادة توزيعها إلى البلـدان التي هـي أكـثر حاجة إليهـا إذا ما اسـتمر العراق بعدم صـرفها". وتضـيف بركنيل "قد يكون من الصعب علينا أن نحتفظ بهذه الأموال في الوقت الذي تكون فيه إفريقيا بأمس الحاجة إليهـا أو غيرها مـن الأماكن التـي تعاني من أزمات تغذية".

لكن مسـؤولي البنك الدولي في بغداد يقرون أيضـا بان الحكومـة العراقية كانـت تواجه العديـد مـن المعوقـات في محاولـة تنفيـذ المشـاريع، حيـث لم يكـن هنـاك برلمـان عند منـح الدفعة الأولى مـن التمويل، والحكومة لم تكـن تـؤدي وظائفهـا في السـنوات التـي اقتربـت فيها البـلاد من حافـة الحرب الأهلية. بـدأت المشـاريع بالظهور منذ تولي الحكومـة الجديـدة في ٢٠١٠ وظيفتهـا إلا أن البيروقراطية ومشـاكل التعاقد قد أعاقت التقدم في هذا المجال.

البنك الدولي هو آخر المانحين الذين أصيبوا بالإحباط بسـبب تأخر استخدام إعانة إعادة الإعمـار. مليـارات الـدولارات التـي يمولها دافعـو الضـرائب الأميركان قد ضـاعت على مشـاريع إعـادة إعمار العراق منـذ الاجتياح الأميركـي، ويقول المدققون إن اغلب الأموال قد تم صرفها في عقود فاسدة. كما أن التمويل الأميركـي قـد انخفـض بشـكل كبـير بعـد مغادرة القـوات الأميركية. ينظر الكونغرس الأميركي اليوم في قطع الإعانة بنسبة ٧٧ ٪ وتخفيـض ما كان يعرف في البداية ببرنامج الشـرطة – مليـار دولار – الخـاص بتدريب الشرطة العراقية.

في عام ٢٠٠٥ بدأ البنك الدولي بمنح العراق ٥،٨ مليون دولار إضـافية على شكل قروض خاصـة من اجل محاولة الإسـراع بمشاريع التطوير، إلا أن هذه القروض أعطيت للبلدان الفقيرة، نصفها تقريبا في إفريقيا.

البنك الدولي يعتـبر العراق بلدا ذا دخل عال ولا يسـتحق التمويل، لكن جرى اسـتثناؤه لأنـه يحـاول الشـفاء مـن الاضـطراب الذي أصابه. ربع سكان العراق – البالغ عددهم ٣١ مليون نسـمة – يعيشون في فقر مدقع، و١٥ ٪ منهـم عاطلون عـن العمل حسـب البيانات الأميركية ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠.

مدارس العراق هي خير مثال على المشكلة، حيـث لم يصـرف سـوى نصـف الأمـوال المخصصـة لبرامـج التعليـم والبالغـة ٢،٤ مليـون دولار. طلبت بغـداد المزيد من الوقت مـن اجـل صـرف ١٦ مليـون دولار المتبقيـة من المنح الصـادرة في تشـرين الأول ٢٠٠٤ لغرض إعـادة بنـاء المدارس. ويـنظر البنك الـدولي في تمديـد الموعـد النهائـي – ٣٠ حزيـران – لمدة سـنة أخـرى. قامـت وزارة التربيـة- باسـتخدام ٤٤ مليـون دولار التي صـرفت – ببناء ٣٧ مدرسـة جديدة وأعادت تأهيل ١٣٣ مدرسة قديمة، وهناك ١٣ مدرسة أخـرى تحـت الإعمـار ومـن المتوقـع انجاز العمل فيها في حزيران ٢٠١٣، و٣٠ مدرسـة أخرى تم بناؤها في أهوار جنوب العراق ما بـين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ بموجب برنامج مختلف للبنك الدولي كانت تكاليفه ٥،٢ مليون دولار.

يقـول سـعد إبراهيـم عبدالرحيم المسـؤول في وزارة التربية ورئيـس الوكالة المرتبطة بالبنـك الـدولي أن كافـة المدارس الجديـدة –٣٧ مدرسـة– انتهـى العمل بهـا على مدى ١٨ شهرا. يلقي السيد سعد باللوم في تأخير العمل لسـنوات على الموظفين المكشـرين عن أنيابهم وعلى بطء تدفق النقد إلى المتعاقدين وقلة الأراضـي المتوفرة في المناطق السكنية التـي تبنـى عليهـا المدارس. لكـن في العام الماضـي حصلت الوزارة على موافقة مجلس الـوزراء لبنـاء مدارس علـى أراضـي تعود لدوائر حكومية أخرى وحصل تقدم فيها.

وهنـاك أكثر مـن ٦ ملايين تلميذ مسـتمرون في الـدوام في ١٥ ألـف مدرسـة حكومية في العـراق. ويقـول سـعد إن البلـد بحاجة إلى ٥ آلاف مدرسـة أخـرى لتخفيـف الزخـم عن المدارس المزدحمة. مئة مليـون دولار أخرى أعطيت للعراق كقرض عاجل للتربية لتخفيف الزخم وتحديث المنهاج الدراسي في مدارس العـراق. بـدأ المشـروع في تشـرين الثـاني ٢٠٠٥ ومنـذ ذلـك التاريـخ أنفقـت الحكومة ١١ مليـون دولار فقـط وطلبـت ثـلاث مرات تمديد فـترة القرض لغرض الاحتفاظ بالمال، وستنتهي الفترة بحلول حزيران ٢٠١٣.

كان هنـاك تفـاؤل عندمـا بـدأ برنامـج البنك الـدولي لإعـادة الإعمـار في ٢٠٠٤، إلا أن ذلـك التفـاؤل تلاشـى عندمـا دخلـت البـلاد في دوامـة مـن العنـف والاقتتـال الطائفـي والأعمـال المسـلحة التـي قتلـت الآلاف مـن أبنـاء الشـعب العراقـي. يقـول سـعد "بعد انهيار النظام السابق كان هناك إحساس بأن العراق سـينمو ويبني الكثير من المشـاريع، لكن بعـد عام واحد ظهر الصـراع الطائفي والكثـير من المشـاكل التي سـببت تأخيرا كبـيرا في كل مشـاريع إعـادة الإعمـار في مختلـف الـوزارات". سـعد واثـق من أن العمـل سـيتم حسـب المواعيـد المقررة بسـبب تناقص أعمال العنـف وان العراق يقـترب من الاسـتقرار. في العام الماضـي أنفقـت وزارة التربيـة ٦،٩ مليـون دولار من القروض – أي أكثر من سـتة أضعاف مـا أنفقته في ٢٠١٠. بالمقارنـة فقد أنفقت الوزارة ١٩،٨٠٠ مليون دولار من القرض عـام ٢٠٠٨ "نحـن الآن علـى الطريق وان المشـروع يتقـدم وليسـت هنـاك تحديات كبيرة او معوقات تؤخره".

بالإجمـال فقد انفـق العـراق ٨٣٩ مليون دولار مـن مجمـوع ١،٣ مليـار دولار مـن منح وقروض البنك الدولي ابتداء من ٣١ آذار حسب آخر البيانات المتوفرة. ساعدت هـذه الأمـوال في خلـق شـبكات هواتـف خلوية، وتحسـين المياه الصالحة للشرب لحـوالي ٦٠٠ ألف مـن المواطنين، وإعادة بناء صـالات الطـوارئ في المستشـفيات، وتدريب العشرات من الأطباء والممرضات في كل أنحاء العراق حسـب بيانات البنك الـدولي. كمـا أن البنك دفع مقابـل العديد من الدراسـات لتعزيز الحكومـة العراقية وتقليص نسـبة الفقر وتوفير تنبؤات عن صـناعة النفـط والغـاز لغاية عـام ٢٠٣٠ –وأية شركات أعمال يمكنها خلق فرص عمـل وجلـب المـال. كمـا وضـع البنك ٨٠ مليون كتاب دراسـي بأيـدي الطلبة الذين تتزايـد أعدادهـم كل يوم. نصـف سـكان العـراق هـم تحـت سـن الثامنـة عشـرة، حسـب الأمم المتحدة، مما يضطر المدارس إلى التدريس الصباحي والمسائي لغرض اسـتيعاب كافـة الطلبـة. يقـول السـيد جعفر الزركوشـي مديـر تربية ديالى "في محافظـة ديـالى لوحدها هنـاك ٣٨١ ألف طالب مسـجلين في المدارس. من بين ٨٧٠ مدرسـة في المحافظة تم تدمير ٦٥ مدرسة بسـبب الاقتتـال الطائفي، بالإضـافة إلى ١٧ مدرسـة غـير مناسـبة للدراسـة لأنها مبنية من الطـين. الطلبة بحاجة إلى مكان يدرسون فيه، الدالات لا تبدو مشجعة".

عن نيويورك تايمز

أنباء قصيرة:

نجاة نائب عن كتلة الأحرار من محاولة اغتيال

تعرض موكـب النائب عـن كتلة الأحرار حسـين علـوان اللامي أمس الثلاثاء إلى هجوم مسـلح بواسـطة قناص في منطقة كسـرة وعطش شمال شرقي بغداد.

وقـال اللامي في تصـريح لوكالة "الفرات نيـوز" إن "موكبه تعرض ظهر امس إلى هجوم بواسـطة قناص مما ادى الى اصـابة احد أفراد الحماية بطلقة نارية في قدمه نقل على إثرها إلى اقرب مستشفى لتلقي العـلاج الـلازم". يذكـر أن أغلبية النـواب ومن كافة الكتل السياسـية يتعرضـون بين الحين والآخر إلى محاولات اغتيـال من قبل المجاميع المسلحة الإرهابية.

إنقاذ الأنبار يحذر من استغلال تنظيم القاعدة للخلافات السياسية

حذر رئيس مجلس إنقاذ الأنبار أمس الثلاثاء، من استغلال الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة في الخلافات السياسية الحالية، حيث تمكنهـا مـن إعادة ترتيب صـفوفها، مؤكـدا قدرة تلـك الجماعات على تنفيذ عمليات "إرهابية" في المدن العراقية.

وقال حميد الهايس لوكالة كردسـتان للأنباء إن "أي خلاف سياسي أو طائفي يعود بالنفع إلى تنظيم القاعدة ونحن نحذر القادة السياسـيين من خطورة الموضوع، ونرجو منهم التطلع إلى المصلحة الوطنية".

وأوضـح الهايـس أن "تنظيـم القاعـدة موجـود في العديد مـن المدن العراقيـة وقـادر على تنفيـذ عمليـات إرهابية، وقد يسـتغل الخلافات السياسية لإعادة ترتيب صفوفه".

العيساوي: أجندات سياسية تعمل لإثارة التوتر الطائفي

أدان عضـو مجلس محافظة الأنبار فيصل العيساوي وبشدة الهجوم الإجرامي الذي تعرضـت له الحافلة التي كانت تنقل زوار باكستانيين قدموا للعراق قبل يومين.

وبين العيسـاوي في بيان صـحفي تلقت جريدة "المدى" نسخة منه أن "البعض وجه اتهامات لأهالي الانبار كون الهجوم حصل في منطقة السجر بالقرب من مدينة الفلوجة، وهذا ما نرفضه بشدة".

ونوه الى "وجود أجندات سياسـية تعمل بصـورة قوية لتصعيد وتر الفتنة الطائفية في العراق"، مبيناً أن "أكبر دليل على ذلك ما حصـل مع عضو مجلس محافظة بغداد ليث الدليمي".